الشرعية السياسية ومؤشرات عنصر الانجاز في النظام السياسي العراقي بعد العام 2005

ا.د. عامر حسن فياض الباحث. أمير مالك مليوخ الشبلاوي

الملخص

يتعدد مفهوم الشرعية بتعدد النظم السياسية وبكيفية تولي النخب السياسية للسلطة . واعتماد الآليات المناسبة في ديمومة واستمرار النظام السياسي. وهذا التعدد في الشرعية ، أدى بواقع الحال إلى اختلاف الباحثين في بيان مفهومه بصفتها ، معتقدا عاماً أو قبولاً أو رضا أو فاعلية وعلى الرغم من ذلك يمكن تحديد الشرعية السياسية لأي نظام سياسي من خلال عنصري الشرعية السياسية وهما : عنصر القبول والذي يتكون من مؤشرات عدة منها (الدستور، والتعددية السياسية، والانتخابات، والتداول السلمي، والمشروعية)، وعنصر الانجاز الذي يحوي مؤشرات عدة منها اقتصادية واجتماعية وتتمثل بـ(الناتج المحلي الاجمالي، والميزان التجاري ومعدل البطالة، ومستوى الفقر، والتعليم، والأمن، ومستوى تقديم خدمات البنى التحتية). تُظهر مؤشرات عنصر الانجاز كفاءة الأداء الحكومي للنظام السياسي أو تدنيه، وبذلك تعكس هذه المؤشرات شرعية النظام السياسي من عدمه. لأن تلك المؤشرات تتعلق بحياة المواطنين ومستوى معيشته موجودة حياتهم، وعلى ضوء ذلك سوف يتم قياس عنصر الانجاز للنظام السياسي العراقي بعد 2005 على وفق المؤشرات التي تم افتراضها، حيث يتم في هذا البحث دراسة مؤشرات عنصر الانجاز في النظام السياسي العراقي بعد العام 2005.

Numerous Political legitimacy of multiple political systems and how the political elite stake power .And the adoption of

appropriate mechanisms in the sustainability and the continuation of the political system. This multiplicity of legitimacy, in fact led the researchers to differ in clarifying i"s concept .The concept of legitimacy can be clarified as a general belief, acceptance, satisfaction, or effectiveness. However the political legitimacy of any political system can be determined by two elements of political legitimacy: the element of acceptance and which consists of several indicators (Constitution, and political pluralism, elections, and trading Peaceful, and legitimacy) and the element of achievement which contains several economic and social indicators which represented in (GDP, trade balance and the rate of unemployment, poverty, education, security, and infrastructure services level.(

المقدمة ...

يعتمد النظام السياسي في تحقيق فاعليته وديمومة نشاطه على صعيد البيئة الداخلية والخارجية ، بمقدار ما يحققه النظام السياسي من نسب معينة من الشرعية السياسية، لكونها هي من تمنح المبرر القانوني والاجتماعي والسياسي والاخلاقي للنخب السياسية التي تُدير وظائف السلطة في الدولة بغية تحقيق الاستقرار والتكامل المجتمعي داخل البناء الاجتماعي والدولة بشكل عام. فالشرعية لا يمكن اختزالها بعنصر الدستورية أو الانتخاب، فأن هذا المفهوم الضيق يبقى مفهوماً ناقصاً لا يمكن أن يحقق الاهداف الرئيسية للنظام السياسي، ما لم يُعزز بالجزء الثاني المكمل له، وهو عنصر الإنجاز الذي يستند بشكل مباشر على أهداف السياسة العامة والمتصلة بكفاءة وتوازن عمل المؤسسات وإستقلاليتها، فضلاً عن الأداء الحكومي وهو العنصر الأهم، لأن الإفتقار إلى صيغ العمل الخدماتي، وضعف قنوات الأتصال، وفقدان إستقلالية عمل المؤسسات الرسمية الحكومية، وإنعدام التوازن بينها، وضعف إستجابة النظام السياسي للمطالب المجتمعية، تَّعد مؤشرات ذات دلالة على ضعف بنية النظام السياسي وفشل الأداء المؤسساتي الذي بدوره يعود بتدني مبدأ الشرعية السياسية بصورة عامة. فالإنجاز يحتل المقام الأول في مزاج المجتمع العام، ويعكس حالة الاستقرار والرضا المجتمعي اتجاه السلطة والقابضين عليها.

وبذلك فقد عمدت هذه الدراسة على تفكيك مفهوم الشرعية السياسية، والذي تضمن قبول ورضا المجتمع اتجاه النظام السياسي، واقتراح معايير أو مؤشرات عدة لقياسهما، لمعرفة مدى فاعلية السياسة العامة والاداء الحكومي في تحقيق شرعية النظام السياسي العراقي بعد العام 2005، وبالخصوص مؤشرات عنصر الانجاز.

- **أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في بيان أهمية الاداء الحكومي ومدى تأثيرها على شرعية النظام السياسي، لكونها من المواضيع الحيوية التي تعبر عن رضا المجتمع، أو المحكومين اتجاه النخبة السياسة الحاكمة، والنظام السياسي بشكل عام، وتقويم الأداء الحكومي وتشخيص عدد من الإنحرافات في اداء النظام السياسي، التي تسهم بشكل أو بآخر في إضعاف ثقة المجتمع السياسي العراقي إتجاه الحكومات المنتخبة المتعاقبة.

- **إشكالية البحث :**

تستند الاشكالية على أن العراق بعد العام 2005 شهد دستوراً تم الاستفتاء عليه و تعددية سياسية وحكومات منتخبة من قبل الشعب العراقي وتداول سلمي، إلا انه يشهد بين الحين والآخر انواعاً من العنف السياسي وسخطاً شعبياً تمثل في الاحتجاجات الشعبية، وتراجعاً في المشاركة الانتخابية، ومن خلال ذلك يمكن طرح تساؤل: هل أن مؤشرات عنصر الانجاز التي تظهر نجاعة الأداء الحكومي ساهمت في تعزيز شرعية النظام السياسي؟ أم ادت إلى تدنيها.

- **فرضية البحث:**

تستند الفرضية على وجود علاقة طردية بين الأداء الحكومي والشرعية السياسية ، فكلما عمل النظام السياسي من تقديم أداء حكومي من شأنه يعالج الأزمات والمشكلات التي تطرأ على المجتمع ، والتي تنعكس بمؤشرات عنصر الانجاز ، أعطى ذلك فاعلية وشرعية للنظام السياسي ، وبذلك فأن الضعف في مؤشرات الانجاز سوف تؤثر سلباً على شرعية النظام السياسي بالكامل.

- **هيكلية البحث:**

تتكون هيكلية البحث من مقدمة ومبحثين، حيث تضمن: المبحث الأول المؤشرات الاقتصادية لعنصر الانجاز في الشرعية السياسية، والذي انقسم على ثلاثة مطالب، حيث تضمن المطلب الأول: الناتج المحلي الاجمالي، والمطلب الثاني: الميزان التجاري، والمطلب الثالث: معدل البطالة. أما المبحث الثاني فتناول المؤشرات الاجتماعية لنعصر الانجاز في الشرعية السياسية، وينقسم على اربع مطالب حيث تضمن، المطلب الأول: مستوى الفقر، المطلب الثاني: مستوى التعليم، والمطلب الثالث: مستوى الأمن، والمطلب الرابع: مستوى تقديم خدمات البنى التحتية، ومن ثم خاتمة واستنتاجات وتوصيات.

المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية

تكشف المؤشرات الاقتصادية نجاعة السياسات العامة أو الأداء الحكومي من عدمه، لكونها تعكس سلوك النخب السياسية اقتصادياً ، ومدى قدرته في استغلال الموارد المتاحة وجعلها قيّم اقتصادية يمكن الاستفادة منها، كما إنها تظهر فلسفة النظام السياسي اقتصادياً ، ويمكن الاعتماد على مؤشرات ثلاث لمعرفة الأداء الاقتصادي من خلال معرفة الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، ومعدل البطالة. والتي سيتم تناولها بشكل تفصيلي فيما يتعلق بالنظام السياسي العراقي بعد العام 2005 وهي:

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي

لاشك أن الناتج المحلي الإجمالي تنبع أهمية من حيث كونه مؤشراً دقيقاً لحجم الاقتصاد، وهو أفضل مؤشر لمعرفة معدل النمو الاقتصادي، وإعطاء صورة شاملة عن حالة الاقتصاد، وكما يتيح الناتج المحلي الإجمالي لصانعي السياسات من معرفة مواطن ضعف أو قوة السياسات العامة المتخذة إتجاه أي قطاع اقتصادي من شأنه أن يساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ومن أجل معرفة قوة اقتصاد أي دولة أو ضعف اقتصادها لابد من معرفة الناتج المحلي الإجمالي، ويشير الجدول (1) إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال سنوات متعددة مختارة إلى هيمنة أهمية النفط

الخام في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبة أهميته في عام 2014 إلى 43,72% بالأسعار الجارية، مقابل قطاع الزراعة التي بلغت نسبة أهميته في العام نفسه إلى 4,91%، وكذلك الأنواع الأخرى من التعدين التي بلغت نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 0,19 %، أما الصناعة التحويلة فأنها بلغت نسبة 1,87% من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ نحو 266,332,655,1 / مليون دينار عراقي.

أما في عام 2015 بلغ الناتج المحلي الإجمالي في العراق نحو 194,680,971,8 / مليون دينار عراقي، حيث تراجعت نسبة الأهمية للنفط الخام، بسبب تراجع أسعار النفط الخام عالمياً ، التي وصلت تقريباً إلى أقل من 35 دولاراً أمريكياً للبرميل الواحد، حيث حافظ النفط على أهميته النسبية بتشكيل الناتج المحلي على الرغم من انخفاض اسعاره عالمياً ، حيث تشكل نسبتهُ بالأسعار الجارية نحو 33,23% . أما قطاع الزراعة فبلغت نسبته نحو 4,19% . أما الأنواع الأخرى من التعدين فإنها سجلت نسبة أهمية تقدر نحو 0,20%، أما الصناعات التحويلية فإنها سجلت نسبة أهمية تقدر نحو 2,16%.

وفي عام 2016 فبلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 196,924,141,7 مليون دينار عراقي، وبلغت نسبة أهمية النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نحو 33%، وقد تراجع عن سنة 2015 نحو 0,23%، أما الزراعة تراجعت نسبة أهميتها عن عام 2015 بنحو 0,35%، حيث بلغت نسبتها في عام 2016 نحو 3,84، وأما الأنواع الأخرى من التعدين فبقيت محافظة على نسبتها بين العامين 2015–2016، والتي بلغت 0,20%، أما الصناعات التحويلة فإن نسبتها ارتفعت عن عام 2015 بنحو 0,7% حيث بلغت نسبتها في عام 2016 في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 2,23 %.

وفي عام 2017 فقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعارِ الجارية نحو 225,722,375,5 / مليون دينار عراقي، وارتفعت نسبة النفط الخام بنمو يقدر نحو 5,77% عن العام السابق ، وهذا يعود بسبب زيادة الكميات المصدر من

النفط، وكذلك الارتفاع الطفيف في اسعار النفط الخام، حيث بلغت نسبة أهمية النفط الخام نحو 38,77%. أما الزراعة تراجعت نسبتها عن العام السابق نحو 0,95%, بسبب حالة الجفاف التي مر بها العراق في هذا العام، مما دفع بالحكومة إلى عدم السماح للزراعة خاصة بعض المحاصيل ومنها الشلب، حيث كانت نسبة أهمية نشاط الزراعة والغابات والصيد نحو 2,89%. أما الأنواع الأخرى من التعدين، فهي قد انخفضت بنحو 0,3 %، حيث بلغت نسبة الأهمية نحو 0,17%، أما الصناعات التحويلية فزادت مساهمتها بنحو 0,35% عن السنة السابقة، حيث أصبح نسبتها تقدر نحو 2,58% من اجمالي الناتج المحلي لعام 2017.

أما في عام 2018 بلغ الناتج المحلي الإجمالي 251,064,479,9/ مليون دينار عراقي، وارتفع اجمالي الناتج عن عام 2017 بنحو 12,1%، وهذه الزيادة تعود بالدرجة الأولى إلى أرتفاع أسعار النفط الخام عالمياً ، حيث بلغت نحو 65,5 دولار للبرميل الواحد، وبذلك فقد شكل النفط الخام نسبة أهمية في التكوين الناتج المحلي الإجمالي نحو 46,33، أما نشاط الزراعة والغابات والصيد فانه تراجع نحو 1,92، أما الأنواع الأخرى من التعدين تراجعت نسبتها في التكوين بنحو 0,13%. أما الصناعات التحويلية فهي كذلك تراجعت عن نسبتها عن العام السابق، واصبحت بسبتها في عام 2018، نحو 1,77%.

جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية (2007=100)

مليون دينار/ سنوات مختارة

الرمز الدولي	الانشطة الاقتصادية	2014	2015	2016	2017	2018
1	الزراعة والغابات والصيد	13,128,622.6	8,160,769,7	7,832,046,9	6,598,384.8	4,897,589,8
2	التعدين والمقالع	117,357,982,0	65,590,963,0	67,796,890,8	89,065,057.7	118,198,465,2
2-1	النفط الخام	116,852,335.9	65,194,040,7	67,400,216,2	88,664,813,0	117,856,343,6
2-2	الانواع الاخرى من التعدين	505,646.1	396,922,3	396,674,6	400,244,7	341,921,6
3	الصناعة التحويلية	4,999,233.9	4,234,716,9	4,436,442,7	5,889,495,1	4,509,661,9
4	الكهرباء والماء	5,846,956.0	5,928,469,7	6,450,645,8	6,486,406,1	7,358,898,7
5	البناء والتشييد	19,098,018.0	12,514,765,3	12,260,516,5	12,980,346,7	10,685,051,8

2005

6	النقل والاتصالات والخزن	19,452,890.3	20,800,702,2	22,618,847,1	23,924,453,1	26,687,900,7
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	20,931,618,4	21,326,778,9	18,593,822,9	18,397,289,6	19,519,413,1
8–1	البنوك والتامين	3,116,107.6	2,622,463,0	3,420,766,6	4,137,873,5	4,599,204,4
8–2	ملكية دور السكن	17,495,088.1	13,793,774,9	14,379,154,5	15,052,742,1	14,685,608,6
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	45,836,270.9	41,229,609,7	40,985,235,6	46,160,940,5	43,225,114,5
9–1	الحكومة العامة	39,367,246.5	34,798,833,3	34,224,314,6	39,164,533,6	36,019,664,1
9–2	الخدمات الشخصية	6,469,024.4	6,430,776,4	6,760,921,0	6,996,406,9	7,205,450,4
	مجموع الانشطة	267,262,787.8	196,203,013,3	198,774,369,4	228,692,989,2	254,366,708,7
	ناقصاً رسم الخدمة المحتسب	930,132.7	1,522,041,5	1,850,227,7	2,970,613,7	3,302,228,8
	الناتج المحلي الإجمالي	266,332,655,1	194,680,971,8	196,924,141,7	225,722,375,5	251,064,479,9
	الاهمية النسبية % للنفط الخام	43,72%	33,23%	33%	38,77	46,33

من اعداد الباحث اعتماداً على المصادر الآتية :

1- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الحسابات القومية: تقرير التقديرات الفعلية والاولية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للسنوات 2014–2015، ص ص 6– 8.

2- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الحسابات القومية: تقرير التقديرات الفعلية والاولية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2016 ، ص 11

3- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الحسابات القومية: تقرير التقديرات الفعلية والاولية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2017 ، ص 11

4- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الحسابات القومية: تقرير التقديرات الفعلية والاولية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2018 ، ص ص 11–12.

ومن خلال ذلك يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي ، يعتمد اعتماداً كلياً على الريع النفطي ، فكلما انخفض سعر البرميل الواحد عالمياً ، انخفضت نسبة مساهمة النفط الخام في الناتج الإجمالي، وبرزت الأنشطة الأخرى، وزادت من نسب أهميتها في التكوين، أما إذا أرتفع سعر النفط، وأصبحت هناك زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، انخفضت نسب مساهمة الأنشطة الأخرى هذا من جانب، وفضلاً عن ضعف تلك الأنشطة في مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي، فمثلا الصناعات التحويلية، والتي ربما تأخذ أهمية كبرى عند بعض الدول، فإن مساهمتها في العراق تكاد تكون متدنية جداً، فضلا عن القطاعات الأخرى، وهذا الأمر يعكس توجهات النخب السياسية، والسياسة العامة اتجاه تلك القطاعات فإن هناك تلكؤاً واضحاً وتدني في مستوى أداء بعض السياسيات التي تبنتها الحكومات المتعاقبة، منذ عام 2006 لغاية عام 2018 في استثمار الموارد التعدينية، والصناعات التحويلية، وكذلك السياسات الزراعية، وغيرها فضلاً عن تقويمها، ولمعرفة مدى مساهمة تلك القطاعات، ومقارنتها بالقطاع

النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في السنوات السابقة والتي تمتد من 2006 ولغاية 2013 ، ينظر الجدول (2) ادناه.

جدول (2) الأهمية النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	قطاع النفط الخام	الاهمية النسبية %	قطاع الزراعة	الاهمية النسبية %	قطاع الصناعة	الاهمية النسبية %
2006	109,843,7	54,882,5	50	7,597,5	6,9	1,711,1	1,6
2007	111,961,0	59,018,1	52,7	5,494,2	4,9	1,817,9	1,6
2008	121,727,9	66,336,3	54,5	4,730,4	3,9	1,939,7	1,6
2009	125,457,2	67,752,7	54	4,898,7	3,9	3,637,8	2,9
2010	133,437,0	68,402,0	51,3	5,560,8	4,2	2,805,0	2,1
2011	143,566,5	74,185,7	51,7	6,465,7	4,5	2,870,5	2
2012	163,513,3	83,805,7	51,3	6,019,6	3,7	2,930,8	1,8
2013	175,683,4	86,435,9	49,2	7,459,2	4,2	2,653,5	1,5

المصدر: سحر قاسم محمد : ملامح وأبعاد السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للمدة (2003–2015) تحديات التنمية، بحث منشور في مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي ، المجلد 1، العدد 2 , 2017 ، ص 136.

المطلب الثاني :الميزان التجاري

يعكس الميزان التجاري في اقتصاد أي دولة عن حجم النمو الاقتصادي ، أو تخلفه من خلال حجم الانتاج والتصدير ، فضلاً عن تنوعه ليشمل قطاعات مختلفة ، كما يكشف الميزان التجاري عن نجاح السياسة العامة ، التي اتخذتها الحكومة اتجاه قطاع انتاجي معين أو فشلها . ففي العراق يُبين الجدول (3) ، هيكل الصادرات العراقية والاستيرادات خلال مدة عامين 2016و 2017. وعلى الرغم من الميزان التجاري العراقي في حالة فائض خلال السنتين ففي عام 2016 بلغ الفائض نحو 8,380,3 /مليار دينار عراقي، وفي عام 2017 بلغ الفائض التجاري نحو 22,251,0 / مليار دينار، ولكن في ذات الوقت عند ملاحظة هيكل الميزان التجاري، فيما يتعلق بالصادرات نلاحظ ضعف القدرة الانتاجية في العراق، واعتماده بشكل رئيس على صادرات النفط

الخام، وأن ما يحققه الميزان التجاري في العراق يعتمد على النفط واسعاره العالمية، أما من ناحية الهيكل الاستيرادي، نلاحظ أن العراق يستورد كل المواد والسلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالخصوص المكائن ومعدات النقل حيث بلغت بسبتها نحو 38,5 وهي أعلى نسبة في القيمة الاستيرادية للعراق، وهذا يدل ايضاً على ضعف البنى الانتاجية والزراعية وغيرها، فالميزان التجاري العراقي كشف عن ضعف قدرة العراق الانتاجية، فلو افترضنا استبعاد الصادرات النفطية ، فماذا يكون شكل الميزان التجاري ، لاشك أنه يقوم على العجز المستمر ، وهذا الأمر يؤكد ضعف أو عدم جدوى السياسات العامة التي اعتمدتها الحكومات السابقة في تطوير الصناعة المحلية والنهوض بواقع الزراعة . ويشير الجدول (4) الميزان التجاري في العراق من عام 2006 – لغاية 2014 .هيكل الصادرات العراقية والاستيرادات خلال فترة عامين 2016و 2017.

جدول (3) الهيكل السلعي للصادرات والاستيرادات العراقية لعامي 2016 – 2017 / مليار دينار

	الهيكل السلعي للصادرات العراقية / مليار دينار				الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية / مليار دينار			
السلع	2016	اهميتها %	2017	أهميتها %	2016	أهميتها %	2017	اهميتها %
المواد الغذائية والحيوانية الحية	1,2	0	33,2	0,1	2,183,2	5,4	2,479,3	5,4
المشروبات والتبغ	0	0	0	0	526,0	1,3	596,7	1,3
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	4,7	0	15,4	0	728,1	1,8	826,4	1,8
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	48,807,1	100%	68,066,9	99,8	3,962,1	9,8	4,498,0	9,8
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0	0	0	0	2,587,4	6,4	2,937,5	6,4
المواد الكيمياوية	0	0	0	0	2,709,1	6,7	3,074,9	6,7
سلع مصنعة	1,2	0	1,2	0	4,609,8	11,4	5,232,1	11,4
مكائن ومعدات نقل	0	0	33,2	0,1	15,566,9	38,5	17,671,2	38,5
مصنوعات متنوعة	0	0	0	0	6,388,7	15,8	7,252,0	15,8
السلع غير المصنفة	0	0	0	0	1,172,6	2,9	1,330,8	2,9
المجموع	48,814,2	100%	68,149,9	100 %	40,433,9	100 %	45,898,9	100 %

جدول (4) الميزان التجاري للعراق للمدة 2006–2015 / مليون دولار

السنة	قيمة الصادرات السلعية الكلية	قيمة الواردات السلعية الكلية	الميزان التجاري (فائض)	قيمة الصادرات النفطية	نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية	قيمة الصادرات السلعية بدون نفط	الميزان التجاري بدون النفط (عجز)
2006	30,528,0	20,892,0	6,636,0	29,708,0	97,31	819,9	20,072,1
2007	39,587,0	19,556,0	20,031,0	37,847,1	95,60	1,739,9	17,816,1
2008	63,726,0	35,496,0	28,230,0	61,883,7	97,10	1,842,3	33,653,7
2009	39,427,0	38,437,0	990,0	38,964,7	98,82	462,3	37,974,4
2010	51,764,0	43,915,0	7,849,0	51,453,0	99,39	311,0	43,604,0
2011	79,681,0	47,803,0	31,878,0	79,407,5	99,65	273,5	47,529,5
2012	94,172,0	56,234,0	37,938,0	93,778,0	99,58	394,0	55,840,0
2013	89,741,0	33,383,7	56,357,3	89,214,5	99,41	526,5	32,857,2
2014	84,506,1	37,064,5	47,441,1	84,129,8	99,55	376,3	36,688,2
2015	49,402,5	41,644,1	7,758,4	49,059,4	99,30	343,1	41,301,0

من اعداد الباحث اعتماداً على المصادر الآتية .

1- صادق زوير لجلاج : واقع ومشكلات قطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة 2003– 2012 ، بحث منشور في مجلة دنانير ، كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة العراقية ، المجلد 1، العدد 6 , 2014.ص 325.

2- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاءات التجارة: التقرير السنوي للصادرات لسنة 2017 ، ص ص 6–7 .

3- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاءات التجارة تقرير الاستيرادات لسنة 2015 , , ص 7.

حيث يلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أمور عدة منها : أن السياسة التجارية التي تعتمد على السياسة العامة الاستخراجية ، تعاني من تخبط شديد وغياب للرؤية الواضحة ساعد ذلك على توليد سلبية على الاقتصاد الوطني ، تمثلت بارتفاع الاستيرادات الاستهلاكية من مختلف السلع ، مقابل تصدير النفط الخام كسلعة رئيسية ، وهذا الأمر بطبيعة الحال ساعد على زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي للعراق ، وبروز ظاهرة الاغراق السلعي داخل الأسواق المحلية العراقية [1].

وهذا ما أكدته خطة التنمية الوطنية لعام 2018–2022 ، وعبرت عن ذلك بأن العراق (يفتقر إلى سياسة تجارية تراعي وجوب توافر الشروط الاقتصادية المطلوبة، للحفاظ على التنافسية الدولية، وتنامي الاختلال في بنية الناتج المحلي، وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي، أدت إلى اختلال واضح في الميزان التجاري، بدلالة ارتفاع نسبة الصادرات النفطية إلى 99 % من اجمالي الصادرات العراقية، مع تنوع صارخ في هيكل الاستيرادات، وانفتاح اقتصادي كبير، حيث بلغت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي 50.25 % في عام 2015)[2] . حيث يُبين الجدول (5) درجة الانكشاف التجاري الذي يعانيه العراق بعد عام 2005 . حيث كان الانكشاف الاقتصادي في عام 2006 بواقع 96 % ، ثم بدأ بالانخفاض بسبب حالة الاستقرار النسبي ، وتشكيل الحكومات العراقية ، حتى وصل إلى أدنى درجة في عام 2016 التي وصل فيها إلى 46% وبعدها بدأ بالتصاعد ففي عام 2017 وصل إلى 50% .

وهذا التذبذب في نسب الانكشاف الاقتصادي طيلة المدة الزمنية من عام 2006 –2017 ، يعزى إلى التغيير في اتجاهات السياسة النفطية من حيث الانتاج والتصدير من جانب ، وإلى التقلبات في الأسعار العالمية للنفط الخام ، ومدى انعكاساتها على تعزيز الصفة الريعية للاقتصاد العراقي من جانب أخر[3].

جدول (5) الانكشاف الاقتصادي للعراق من عام 2006 ولغاية 2018

السنة	الناتج المحلي الإجمالي / مليار دينار	نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الاجمالي	الانكشاف الاقتصادي %
2006	109,843,7	55,9	40,3	96,3
2007	111,961,0	54,0	28,4	82,4
2008	121,727,9	48,9	25,2	74,1
2009	125,457,2	38,0	33,1	71,1
2010	133,437,0	39,4	28,3	67,7
2011	143,566,5	46,1	27,2	73,3
2012	163,513,3	43,9	11,3	55,2
2013	175,683,4	39,1	14,5	53,6
2014	266,332,6	37,6	16,8	39,2
2015	194,680,9	29,5	24,9	54,4
2016	196,924,1	26,2	20,5	46,7

2017	225,722,3	30,1	20,3	50,4
2018	251,064,4	--	---	---

من اعداد الباحث ، اعتماداً على الجداول المرقمة ، (1) و (2) و (3) و (4).

المطلب الثالث : سوق العمل ومعدلات البطالة

إن العراق واحد من الدول التي تعاني من تفاقم ظاهرة البطالة الهيكلية، الناجمة عن الاختلال في الهيكل الانتاجي، نتيجة لتوقف قطاعات الانتاج الرئيسية، وخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية ومعظم الانشطة الخدمية. كما أدت سياسة تحرير التجارة وفتح الحدود امام السلع والخدمات الدولية، أدت إلى تدني واقع القطاع الزراعي والصناعي، وادت إلى توقف الكثير من الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبعض الصناعات الكبيرة. والجدول (6) يشير إلى عدد المنشآت الصناعية وعدد المشغلين لسنوات متعددة.

جدول (6) عدد المنشآت الصناعية العراقية وعدد المشتغلين فيها للسنوات 2012 – 2015

المؤشرات	2012	2013	2014	2015
عدد المنشآت الصناعية	686	669	609	621
عدد المشتغلين	209013	163040	130487	129224

نقلاً عن : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، احصاء المنشآت الصناعية الكبيرة (التراكمي) لسنة 2015, 2015 ، ص 4.

حيث يتضح من هذا الجدول، إن عدد المنشآت الصناعية في عام 2012 بلغت نحو 686 ، ثم تراجعت في عام 2013 نحو 669، حيث كانت نسبة التغيير تقدر نحو 2,4– %، وفي عام 2014 اصبحت المنشآت الصناعية في انخفاض مستمر، حتى وصلت نحو 609 وبلغت نسبة التغيير السالبة نحو 8,9–، أما في عام 2015 فقد بلغت نحو 621 ، وكانت نسبة التغيير عن عام 2014 تقدر نحو 2%. (وقد بلغ عدد المنشآت الصناعية المتوقفة لسنة 2015 نحو 327 منشأة أي بنسبة 34,5% من مجموع المنشآت الصناعية الكلي موزعة على 45 منشأة متوقفة قطاع عام، و 274 منشأة متوقفة قطاع خاص، و 4 منشأة متوقفة قطاع مختلط)[4] . ويشير الجدول

(7) نسب البطالة، للفئة العمرية السكانية البالغة من 15–24 ، حسب المسوحات التي اجراها ، الجهاز المركزي للإحصاء .

جدول (7) معدل البطالة في العراق لسنوات مختارة من عام 2006 ولغاية 2018

السنة	2006	2008	2011	2012	2014	2016	2017	2018
معدل البطالة %	30,3	30	18	19,2	20	22,7	14,80	25,5

من اعداد الباحث :اعتماداً على المصادر الآتية ،

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية لعام 2016 ، احصاءات التنمية البشرية ، وكذلك مؤشرات التشغيل والبطالة لعامين 2014–2016 ، والمؤشرات الاحصائية الاجتماعية والاقتصادية في العراق لعام 2018 ، منشورة على موقع الجهاز المركزي للإحصاء متاح على الرابط الالكتروني http://cosit.gov.iqتم مشاهدتها بتاريخ 20/5/2019.

ويتضح من خلال الجدول ، أن أعلى نسبة لمعدلات البطالة في العراق في الأعوام 2006 و 2008، والتي بلغت نحو 30% ، وبعدها اخذت بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع ، لتصل في عام 2018 نحو 25,5 %، حيث تتولد ظاهرة البطالة ، وتفاقم حجمها في العراق لأسباب عدة منها [5]:

1- الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي ، حيث يشكل النفط الخام نسبة أكثر من 98% من التجارة الخارجية، وأكثر من 90% من الايرادات العامة، وأكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن الطبيعة الاستهلاكية للإيرادات النفطية على الرغم من سعت مقدارها.

2- عدم المواءمة بين التعليم وسوق العمل .

3- ضعف فاعلية أو قدرة القطاع العام في توليد المزيد من فرص العمل .

4- الفساد الاداري والمالي في العراق

5- التدهور الأمني المتذبذب من بداية التغيير، ولغاية تحرير الموصل في أواخر عام 2017.

6- عدم توازن معدلات التشغيل مع زيادة السكان .

7- بطء وضعف عملية الاصلاح الاقتصادي وعدم جدواها .

8- اضعاف القطاع الخاص وعدم تشجيعه في الاستثمار في العراق ، فضلا عن ضعف الاستثمار الصناعي في العراق، وتلكؤ برامج إعادة الأعمار فهذا الأمر يدل على ضعف السياسة العامة الاستخراجية ذات الصفة الاقتصادية، فبدلا من أن تحل مشكلة البطالة من خلال اتساع الصناعات على المستويات العام والخاص والمختلط، فأنها لجأت إلى زيادة معدلات التوظيف الحكومي حتى أصبح هناك تضخم في مؤسسات النظام السياسي، (والتي بلغت نحو ما يقارب 3 ملايين موظف حكومي ما عدا موظفي العقود والإجراء اليوميين) [6]. وهذا الأمر أدى إلى خلل كبير في توزيع النفقات وبالخصوص النفقات الاستثمارية ، لدعم الصناعات المحلية والزراعة وغيرها من القطاعات التي من شأنها استيعاب الزيادة العددية لفئة الشباب، والاستفادة منهم في الانتاج لكونهم ثروةً وعنصراً من عناصر الانتاج، وأن تعطيل هذه النسب أو توظيفهم في مؤسسات غير منتجة، يَعدّ هدراً لأكبر وأهم عنصر في العملية الانتاجية. اذن فالمؤشرات الاقتصادية العراقية تدل على الآتي[7]:

1- اختلال الهيكل الاقتصادي من خلال هيمنة قطاع النفط على القطاعات الأخرى، ومما ادى إلى اهمالها بشكل كبير. وسيادتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

2- اختلال التجارة الخارجية، من خلال اعتماد الصادرات العراقية بشكل كبير على النفط الخام دون سواه ، وبالمقابل استيراد العراق كل شيء منتج من الدول الأخرى على صعيد السلع والخدمات الصناعية والزراعية، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الانكشاف الاقتصادي.

3- ارتفاع معدلات البطالة في فئة الشباب وعدم استيعابهم، وهذا الأمر سوف يشكل مصدر تهديد لمستقبل العملية السياسية والتجربة الديمقراطية، لطالما استمرت الحكومة العراقية الحالية أو القادمة بنفس السياسات الاقتصادية.

ونستنتج بأن هناك ضعف في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة وضعف مساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي، باستثناء النفط الخام التي تجاوزت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 50%، امام ضعف الموارد الاخرى كالصناعة والزراعة وغيرها، كما أن العراق يعاني من التبعية التجارية للدول الأخرى من خلال ازدياد معدل الاستيراد للسلع والحاجات والتي تظهر ضعف القاعدة الصناعية والانتاجية في العراق على الرغم من توفر منشآت صناعية حكومية او خاصة ، وهذا الأمر يدل على ضعف الاداء الحكومي الذي ساهم بشكل مباشر بعدم استيعاب الطاقات الشابة واستمرار ارتفاع معدلات البطالة في العراق.

المبحث الثاني: المؤشرات الاجتماعية

تعد المؤشرات الاجتماعية من المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة درجة رضا المجتمع اتجاه مؤسسات النظام السياسي ونخبه السياسية، لكونها تسهم في زيادة معدلات جودة الحياة للشعب أو المجتمع من خلال ما تقدمه مؤسسات النظام السياسي من خدمات وحاجات تمس حياة المواطنين، لذا سوف يتم بيان المؤشرات الاجتماعية على النحو الآتي:

المطلب الأول : مستوى الفقر

يتمثل الفقر بحالة الافتقار إلى الموارد (الدخل) اللازمة لشراء الضروريات أو لتحقيق مستوى معيشة مقبول، من خلال مستويات إنفاق فعلية، كما يعبر الفقر عن حالة الحرمان الناجم عن الافتقار إلى الضروريات، والإفتقار إلى القدرة على تحقيق مستوى معيشة معين سواء تحقق هذا المستوى المعيشي أم لا، وكذلك فإن الفقر يعبر عن حالة العجز عن المشاركة في الانشطة الحياتية بشكل اعتيادي[8].

فالفقر في العراق هو فقر تراكمي أي ليس وليد ظاهرة اقتصادية طارئة، وإنما هو بفعل أو نتيجةً لعوامل عدة سبقت عام 2003 ، دخلت عوامل عديدة كأسباب للفقر في العراق منها الحروب الداخلية والخارجية (حرب الشمال، الحرب العراقية – الإيرانية، حرب الخليج 1991، حرب الخليج الثالثة 2003، (والحصار الاقتصادي (

1990–2003)، وطبيعة النظام السياسي ونمط تعامله مجتمعه، وسوء تصرفه بموارد المجتمع الاقتصادية. لذا فإن أية دراسة لظاهرة الفقر بين العراقيين، ينبغي أن تنطلق من خلفية ما تعرض له(9).

فإن الوضع في العراق بعد عام 2003 لم يختلف عن السابق ، حيث ارتفعت حالة اليتم بسبب دخول القوات الأمريكية والدولية الأخرى للعراق ، وتراجعت الصناعة عن السابق ، وارتفعت معدلات البطالة فضلاً عن حالة التصدع في المستوى الأمني منذ عام 2006 ولغاية 2008، ومنتصف عام 2014 لغاية 2017 ، وما رافقته عمليات تحرير المدن وسكانها من سيطرة تنظيم "داعش الارهابي" من خسائر مادية وبشرية ساهمت في تفاقم معدلات الفقر خصوصاً في المحافظات (نينوى، صلاح الدين، الانبار). هذه جميعاً عوامل أدت إلى استمرار الفقر في العراق وبشكل متزايد ، وعلى الرغم من قيام الحكومات العراقية في عام 2009 وعام 2014 استراتيجيات للحد من ظاهر الفقر ألا أنها لم تحقق الأهداف المطلوبة.

حيث بلغت نسبة الفقر في العراق في عام 2007 نحو 22,9 %، حيث كانت في اقليم كوردستان نحو 4,7 % ، وفي بغداد نحو 12,8% ، وفي بقية المحافظات نحو 30,2%، وأن الفقر في الارياف يكون أعلى من مناطق الحضر، حيث بلغت نسبة الفقر في المناطق الحضرية نحو 16,1 % ، والمناطق الريفية بلغ نحو 39,3% ، وبهذا فإن ما يقارب أكثر من 6 مليون مواطن عراقي من مجموع سكان العراق الذي بلغ تعداده في عام 2007 نحو 29,682 / الف نسمة . وفي عام 2012 فتراجعت نسبة الفقر نحو 18,9 بمعدل تغيير قدره 4,0% . وهي بذلك تسجل انخفاضاً في مناطق الحضر ، والتي بلغت نحو 13,5 بمعدل تغيير عن السابق نحو 2,6% ، وفي المناطق الريفية ،حيث بلغت نحو 30,7 % وبمعدل تغيير بلغ 8,6 % ، وبهذا فإن ما يقارب أكثر من 6 مليون نسمة من مجموع سكان العراق الذي بلغ وفق الاسقاطات التي اطلقتها وزارة التخطيط والبالغ نحو 34,208 الف نسمة (10)

وفي عام 2016 ارتفعت نسبة الفقر في العراق نحو 30% بعدما كانت حوالي 22% عام 2014، ونحو 13,7% في عام 2013، ويعزو ارتفاع نسبة الفقر إلى انخفاض أسعار النفط بالأسواق العالمية ، وكذلك الأوضاع السياسية والأمنية بعد سيطرة تنظيم "داعش الارهابي"[11]. فضلاً عن سياسات التقشف التي اعتمدتها حكومة 2014– 2018 برئاسة "حيدر العبادي". فإن ارتفاع معدلات الفقر لها تأثير سلبي اتجاه النظام السياسي لكونه يُظهر عدم قدرة المؤسسات الحكومية من وضع سياسة عامة، من شأنها الحد من تفاقم هذه الظاهرة ، وبالتالي فإن عدم وجود الحلول لهذه الظاهرة التي ترتبط بعلاقة مع معدلات البطالة وتدني مؤشرات التعليم تؤثر على إستقرار النظام السياسي من جهة ، والمجتمع العراقي من جهة أخرى من خلال اتساع الظواهر السلبية التي تنافي القيم المجتمعية السائدة .

المطلب الثاني : مستوى التعليم

يتمثل التعليم بعملية تدريب وتنمية المعرفة والمهارة والفكر والخُلق ، ولا سيما عن طريق التربية والتعليم الرسمي ، ولذا فإن الانشطة التعليمية تتضمن أنتاج وتوزيع المعرفة، ويعد التعليم كـ سلعة شبه سوقية تستدعي دوراً للدولة، فمن خلال السياسة التعليمية يمكن أن يتحقق التوازن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي داخل المجتمع[12].

تمتع النظام التعليمي في العراق بمستوى جيد من الاهتمام والتطوير خلال عقد السبعينات، اذ حقق معدلات عالية للتعليم، وعلى جميع المستويات قياساً بالنظم التعليمية الأخرى في المنطقة، ونتيجة الارتفاع الطلب على التعليم فقد حقق تطوراً ملموساً في مراحله كافة، حيث ضمن دستور العراق المؤقت في عام 1974 مجانية التعليم فضلاً عن مبدأ الزامية التعليم الابتدائي، وبهذا فإن النظام التعليمي استمر في العراق حتى بعد 2003 حكومياً ، ولجميع مراحلة الدراسية أذ تقوم الدولة العراقية توفير أعضاء الهيئات التعليمية والتدريسية والمستلزمات التربوية [13].

لقد تأثر التعليم في العراق بعد عام 2003 ، بشكل كبير أثر حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للعراق ، وضعف الوضع الأمني ، ومستوى الفقر ، وهذا بطبيعة الحال ينعكس على كل البنى التحتية والمستلزمات الأساسية للتربية والتعليم في العراق ، فضلاً عن أن النمو السكاني الذي شهده العراق في السنوات الأخيرة، أدّى إلى خلق فجوة كبيرة دلت على عدم قدرة المؤسسات التربوية والتعليمية الحكومية السابقة والحديثة باستيعاب المتعلمين ، وعدم استيعاب مخرجات التعليم في العراق في أطر مؤسساتية انتاجية، وهذا مما زاد معدلات البطالة لدى الشباب وخصوصاً المتعلمين.

وهنا يشير الجدول (8) عدد الطلبة والتدريسين وعدد الطلبة الراسبين والمؤجلين والتاركين للدراسة في المرحلة الجامعية للسنوات الدراسية 2009–2014.

جدول (8) اعداد الطلبة المقبولين والموجودين والراسبين والمؤجلين والتاركين وعدد الهيئات التدريسية للدراسة الجامعية للأعوام الدراسية من 2009 لغاية 2018

السنة الدراسية	الطلبة المقبولين	الطلبة الموجودين	الطلبة الراسبين	الطلبة المؤجلين	الطلبة التاركين	عدد الهيئة التدريسية
2009–2010	123339	416414	77481	12710	9451	34008
2010 –2011	157560	476377	77025	13168	7215	35735
2011 –2012	133219	489399	74832	12955	6799	37404
2012 –2013	186134	554587	80192	10860	6708	39445
2013 –2014	199046	627062	99542	9516	7496	40993
2014 –2015	160013	574997	100299	8498	6564	35362
2015 –2016	148410	608554	112507	10501	6997	38643
2016 –2017	190292	647770	115868	11121	7873	41233
2017 –2018	233935	743825	125381	13562	9626	48113

من اعداد الباحث ، اعتماداً على المصادر الآتية .

1– عمرو هشام محمد : العلاقة بين تمويل التعليم العالي وتطوره في القطاعين الحكومي والخاص في العراق بعد عام 2003 ، بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية – رئاسة جامعة المستنصرية ، المجلد 59, العدد 59, 2017 ، ص ص 149–150 ، فيما يتعلق بالسنة الدراسية 2009–2010 لغاية العام الدراسي 2013–2014 . 2– وزارة التخطيط ، جهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي : التعليم الجامعي والتقني في العراق للعام الدراسي 2017–2018 ، ص ص 6– 8 .فيما يتعلق بالسنوات الدراسية من 2014–2015 لغاية نهاية الجدول .

ويتضح من خلال هذا الجدول بأن نسب القبول في الجامعات العراقية في تزايد مستمر وقد تأثر في السنوات الدراسية 2014 –2015 و 2015 –2016 ، بسبب الأوضاع الأمنية التي مر بها العراق بعد سيطرة تنظيم " داعش " الارهابي على بعض مناطق العراق ، حيث بلغت نسبة التغيير في عدد الطلبة المقبولين من العام الدراسي 2009–2010 إلى العام الدراسي 2017– 2018 نحو 89,6% وهو مؤشر ايجابي، أما فيما يتعلق بالطلبة المتواجدين ، فيتضح من خلال الجدول ، ارتفاع عدد الطلبة المتواجدين في المقاعد الدراسية للتعليم الجامعي ، حيث بلغت نسبة التغيير من العام الدراسي 2009–2010 ولغاية العام الدراسي 2017–2018 نحو 78,6%, أما الطلبة الراسبون فهو كذلك في ارتفاع مستمر ، حيث بلغت نحو 61,8% للفترة بين العاميين الدراسيين (2009–2010 و 2017–2018) ، وأما فيما يتعلق بعدد الطلبة المؤجلين فأنه على نحو متذبذب متأثراً كذلك بالأوضاع الاقتصادية والأمنية ، فإن نسبة الطلبة المؤجلين بين العامين الدراسيين(2009–2010 و 2017– 2018) تشير إلى ارتفاع طفيف بلغ نحو 6,7% . أما الطلبة التاركون فكان في العام الدراسي 2009–2010 يشكل نحو 9451 طالباً جامعياً ، وبعدها بدأ بالانخفاض حتى بلغ في العام الدراسي 2012–2013 نحو 6708 طالب جامعي، حيث كانت نسبة التغيير الايجابي بين العاميين الدراسيين المشار اليها تقدر نحو 29% . وبعد ذلك شهدت الأعوام الدراسية تذبذباً في اعداد التاركين من خلال ارتفاع وانخفاض عدد الطلبة التاركين حتى بلغ في العام الدراسي 2017 –2018 نحو 9626 طالباً جامعياً ، حيث كانت نسبة التغيير السلبي الدال على ارتفاع عدد الطلبة التاركين للدراسة الجامعية ما بين الأعوام الدراسية 2012–2013 و 2017–2018 نحو 43,5% ، أما بين العامين الدراسيين 2009–2010 و 2017– 2018 ، بلغت نسبة تاركي الدراسة الجامعية بمعدل تغيير سلبي طفيف 1,8% . أما فيما يتعلق بعدد التدريسيين أو الهيئة التدريسية فأنها شهدت ارتفاعاً للأعوام الدراسية المؤشرة في الجدول اعلاه، حيث بلغت نسبة التغيير بين الأعوام الدراسية 2009– 2010 و 2017–2018 نحو 41,4% وهو مؤشر ايجابي .

أما على مستوى الجانب التربوي للمرحلة الابتدائية، فإن الجدول (9) يبين اعداد الطلبة المقبولين، والموجودين، والراسبين، والتاركين، وعدد المدارس وعدد اعضاء الهيئة التدريسية.

جدول (9) اعداد الطلبة المقبولين والموجودين والراسبين والمؤجلين والتاركين وعدد الهيئات التدريسية للدراسة الابتدائية للأعوام الدراسية من 2011 ولغاية 2018

السنة الدراسية	عدد الطلبة المقبولين	عدد الطلبة الموجودين	عدد الطلبة الراسبين	عدد الطلبة التاركين (حكومي) فقط	عدد المدارس حكومي – أهلي	عدد أعضاء الهيئة التدريسية
2011–2012	950,276	5,124,257	692,824	109,526	14,674	271,734
2012 –2013	983,382	5,351,319	737,315	99,205	15,156	277,792
2013 –2014	998,743	5,558,674	515,405	101,043	15,807	287,502
2014 –2015	768,026	4,283,044	644,614	72,355	10,779	223,310
2015 –2016	925,384	4,997,052	716,663	109,883	12,973	247,919
2016 –2017	1,029,591	5,473,997	854,749	126,694	14,024	259,836
2017 –2018	1,177,343	6,197,870		130,157	15,965	286,097
معدل التغيير خلال الفترة 2016/2017/2017/2018 %	14,4%	% 13,2		% 2,7	13,8%	% 10,1
معدل التغيير خلال الفترة 2011/2012– 2017/2018 %	% 23,8	% 20,9		% 18,8	% 8,7	% 5,2

من اعداد الباحث أعتماداً على المصادر الآتية :

1- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي: إحصاء التعليم الابتدائي في العراق للعام الدراسي 2015–2016 ، ص ص 5–6.

2- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي: إحصاء التعليم الابتدائي في العراق للعام الدراسي 2017–2018 ، ص ص 5–6.

أما فيما يتعلق بالدراسة الثانوية فيشير الجدول (10) لعدد الطلبة المقبولين، والموجودين، والراسبين، والتاركين، وعدد المدارس والاستاذة التدريسيين.

جدول (10) اعداد الطلبة المقبولين والموجودين والراسبين والمؤجلين والتاركين وعدد الهيئات التدريسية للدراسة الثانوية للأعوام الدراسية من عام 2011 لغاية 2018

السنة الدراسية	عدد الطلبة المقبولين	عدد الطلبة الموجودين	عدد الطلبة الراسبين	عدد الطلبة التاركين الحكومي فقط	عدد المدارس	عدد اعضاء الهيئة التدريسية
2011 –2012	688,333	2,211,421	515,175	54,810	6041	141,355
2012–2013	810,939	2,394,678	531,064	58,594	6425	146,276
2013–2014	823,951	2,528,133	397,630	57,754	7083	160,323
2014 –2015	648,721	2,032,880	540,046	54,286	4953	128,667
2015 –2016	789,397	2,442,935	666,694	81,125	6022	141,300

148,832	6605	66,752	711,497	2,624,140	836,784	2017 –2016
164,744	7485	67,642	----	2,933,539	960,021	2018 –2017
% –19,7	% –30	–1 %	% 35,8	% –19,5	% –21,2	معدل التغيير للفترة بين 2013/2014و 2014–2015
16,5%	23,9%	% 23,4	----	% 32,6	39%	معدل التغيير للفترة بين 2011/ 2012 و 2017/2018

من اعداد الباحث ، اعتماد على المصادر الآتية :

1- وزارة التخطيط ، جهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي : إحصاء التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2015/ 2016، ص ص 7–9 . 2

2- وزارة التخطيط ، جهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي : إحصاء التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2017–2018 ، ص ص 7–11.

ومن خلال تلك الجداول ، يتضح لنا بأن المؤشرات الايجابية والسلبية للتربية والتعليم العالي في العراق، تكاد تكون بصفة أو متلازمة من حيث الارتفاع والانخفاض في المؤشرات، بسبب تأثر قطاع التربية والتعليم بالأوضاع الاقتصادية والأمنية، فضلا عن وجود عاملين مهمين اديا دوراً في تدني التعليم بشكل عام في العراق وهما :

1- غياب السياسة العامة لقطاع التربية والتعليم التي من شأنها أن تعالج كل السلبيات الموجودة والمتراكمة منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، وما زالت لحد الأن ، وإنما يتم التعامل مع ذلك القطاع بسياسة شخصية تدل على رؤية الوزير الشخصية.

2- قلة النفقات العامة المخصصة للتربية والتعليم ، حيث بلغت نسبة التخصيصات المالية مجتمعةً في عام 2006 نحو 4,26% وفي عام 2008 نحو 4,54 . وفي عام 2010 بلغت نسبة النفقات العامة نحو 9,54، وفي عام 2012 بلغت نسبة الانفاق نحو 9,52% ، كما بلغت نسبة التخصيصات المالية من أجمالي الموازنة المالية في عام 2013 نحو 8,96%، وفي عام 2016 نحو 10,05% وفي عام 2018 نحو 3,94 % من الموازنة المالية العامة الاتحادية [14]، علما أن تلك التخصيصات المالية، تشمل النفقات التشغيلية والاستثمارية مما انعكس سلباً على الواقع التربوي والتعليمي في العراق، ويمكن تلمس تلك الآثار من خلال نقاط عدة منها:

- قلة المباني الحكومية– المدارس ، بحيث أن المباني الحكومية لا تستوعب أعداد الطلبة في المرحلة الابتدائية والثانوية، مما دفع بمديريات العامة للتربية في المحافظات على اتخاذ اجراءات تتعلق باعتماد الدوام المزدوج، بحيث أن المدرسة الواحدة يتم تقسيمها على (ثلاث اوقات– شفتات) دوام (مزدوج ثنائي أو ثلاثي) شفت أو دوام رسمي يحمل أسم مدرسة معينة ، و أتساع ظاهرة المدارس الكرفانية. فضلاً عن وجود المدارس الطينية في أرياف بعض المحافظات العراقية على الرغم من خطة وزارة التربية من القضاء عليها في عام 2012 , (حيث بلغت نحو 410 مدرسة. قسمت بثلاث مجاميع الأولى المحافظات الجنوبية ، والتي بلغت فيها تلك المدارس نحو 127 مدرسة طينية . والمجموعة الثانية المحافظات الشمالية بلغ مجموع المدارس الطينية نحو 181 مدرسة. أما المجموعة الثالثة وهي المحافظات الوسطى والتي بلغ فيها عدد المدارس الطينية نحو 102 مدرسة)[15]. ولكن تعرض هذا المشروع إلى تلكؤ من قبل الشركات المنفذة بسبب ضعف التمويل العام .
- التضخم في أعداد الطلبة في الصف الواحد حيث تجاوزت بعض الصفوف المدرسية أكثر من 80 طالباً في المرحلة الابتدائية ، بمعنى زيادة تفوق نسبة 300% ، لأن الصف الاعتيادي يحوي على 30 طالباً ، مما أثر ذلك على ضعف استيعاب الطالب بشكل عام . واتساع ظاهرة المحاضرين بدون أجر، خصوصاً في المدارس الابتدائية لسد النقص الحاصل في أعضاء الهيئة التدريسية ، أو لتقليل من اعداد المحاضرات التي قد تتجاوز 30 محاضرة للإستاد الواحد في الأسبوع الواحد [16].

- خروج بعض المدارس عن الخدمة بسبب عدم صلاحية استعمالها لقدمها، أو بسبب تعرضها إلى الهدم أو الدمار جراء العمليات الإرهابية أو العمليات العسكرية، التي رافقت عمليات تحرير المحافظات من سيطرة تنظيم "داعش" الارهابي.

- **اندفاع معظم الأحزاب والقوى السياسية ، وبعض الكوادر التربوية أو التعليمية ، ورجال الأعمال نحو التعليم الأهلي – الخاص ، مما أثر ذلك على الواقع التعليمي، من حيث ادلجة الطلبة ، الضغط على الطلبة وأسرهم في تحملهم مصروفات إضافية ، أو واجبات تعليمية . فضلاً عن ذلك أن أغلب تلك المدارس هي عبارة من منازل ، أو دور مستأجرة لا يمكن أن تهيئ أجواء ملائمة للتعليم .**
- **اعتماد الوسائل التقليدية في ايصال المعلومات من خلال اعتماد اسلوب التلقين ، والحفظ دون الفهم وضعف استخدام الوسائل الايضاحية التكنولوجية – الالكترونية، وضعف محاولات تجديد المناهج التربوية والتعليمية.**
- **التوسع الكبير في الجامعات الأهلية – الخاصة إتجاه الدراسات الطبية، والقانونية والسياسية والدينية، (المجالات التعليمية الانسانية) بشكل يفوق الاتجاه العلمي – الصناعي، الذي من شأنه يساعد على سد متطلبات السوق المحلية والعالمية، والتي من شأنها أن تقلل الضغط على الحكومة أتجاه مسألة التوظيف. بمعنى تعليم يساعد على خلق فرص عمل حرة . وهذه العوامل السلبية قد أدت إلى ارتفاع معدل الامية في العراق كما مبينة نسبها في كل عام في الجدول (11) , كما أدت على إخراج العراق من تصنيف دافوس لجودة التعليم الذي عد المؤشر كلاً من ليبيا والسودان وسوريا والعراق واليمن والصومال دولا غير مصنفة لأنها دول لا تتوفر فيها أبسط معايير الجودة في التعليم[17].**

جدول (11) معدلات الأمية في العراق لسنوات مختارة من عام 2006 ولغاية 2015

السنة	2006	2008	2009	2010	2011	2013	2015
المعدل	15,9	14,8	15,5	19,5	17,7	20,5	28,8

المصدر : نقلا عن : سكنة جهيه فرج : دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 2004 – 2015 ، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي – جامعة البصرة ، المجلد 33، العدد 34, 2017: ص 102

المطلب الثالث : مستوى الأمن

للأمن دور كبير في بيان شرعية النظام السياسي من عدمه ، لكونه يشكل ضرورة لا مناص منها لاستمرار الحياة الانسانية ، ويعد عاملاً مهماً في تحقيق التنمية الشاملة ، لأي مجتمع ، فلا حديث لاستثمارات ومشاريع انتاجية – صناعية ولا تطوير للبنى التحتية ، ولا مستويات تربية لتعليم مرتفعة بدون عامل الأمن ، كما أن مؤشر الأمن يستحوذ على أهمية خاصة من حيث الأولويات ، (لأن السياسات الأمنية تهدف بالأساس إلى تأمين كيان الدولة عن طريق تأمينها للمجتمع المنتظم في أطار الدولة ، اذ كلما كان المجتمع يمتلك استقراراً مجتمعياً كانت الدولة ذات سيطرة أمنية واقتصادية وسياسية متلافية أعمال التخريب التي تخرج عن نطاق سيطرتها)[18]. ولذلك فإن أحد التحديات التي واجهت النظام السياسي بعد عام 2003، وما زال قائماً هو تحدي الأمن، على الرغم من اتساع نفقات الداخلية والدفاع، وتعدد الأجهزة الأمنية إلا أن الواقع العراقي، قد يتعرض بين حين وأخر إلى تصدعات أمنية. ويمكن ملاحظة عدم الاستقرار الأمني للعراق من خلال مؤشرين هما (النزوح القسري– والقتل الارهابي).

فالعراق بعد عام 2003 تعرض إلى موجات من النزوح القسري منها طويلة الأمد أو قصيرة الأمد ،، فالموجة الأولى وهي قصيرة الأمد كانت اثناء، دخول القوات الأمريكية للعراق عام 2003، والموجة الثانية بعد عام 2006 شهد العراق موجات تهجير قسرية بسبب تداعيات العنف الطائفي الذي شهدهُ العراق، بعد تفجير مرقد الامامين العسكريين في سامراء عام 2006 ، حيث قدرت المنظمة الدولية للهجرة أنه ما بين 2006 إلى 2008 نزح 1,6 مليون عراقي وبلغ إجمالي النزوح في العراق منذ عام 2003 ولغاية 2008 نحو 2,8 مليون مواطن عراقي [19]. والموجة الثالثة والتي حدثت بعد منتصف عام 2014 عندما سيطر تنظيم " داعش" الإرهابي على محافظات نينوى وصلاح الدين، واستمرت الموجة حتى نهاية الحرب على التنظيم والقضاء عليه وتحرير المحافظات والمدن التي كانت خاضعة للتنظيم الارهابي. (حيث بلغ عدد المواطنين النازحين 2 مليون شخص منتشرين في 500 موقع في انحاء العراق حيث أشر التقرير الفصلي الرابع لوزارة الهجرة والمهجرين أن اعداد الافراد النازحين بلغ 2,519,498 مواطناً عراقياً بواقع 485,784 عائلة . بالمقابل حددت بعثة العراق

للمنظمة الدولية للهجرة 2,683,668 نازحاً بواقع 447,278 عائلة منذ كانون الثاني لغاية آذار 2015)[20]. علما أن هذا الرقم تزايد اثناء عمليات التحرير ليصل إلى ما يقارب 5 مليون نازح.

أما من حيث العمليات الإرهابية ، وقد كان العراق يمثل منطقة خطر لكل الشركات الأجنبية والبعثات الدبلوماسية وغيرها ، بسبب تنامي العمليات الإرهابية ، حيث استهدفت تلك العمليات المؤسسات الحكومية بمختلف انواعها ، والبنى التحتية ، وكذلك المدارس والجامعات ، وساحات تجمع المواطنين والأسواق وغيرها ، من خلال تفجير السيارات المفخخة ، والعبوات الناسفة ، والانتحاريين . والجدول (12) يشير إلى اعداد الشهداء والجرحى من المواطنين جراء تلك العمليات الإرهابية منذ عام 2006 وما بعدها .

جدول (12)أعداد المواطنين الشهداء و الجرحى جراء العمليات الإرهابية

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
أعداد قتلى العمليات الارهابية	2009	2035	6787	6503	3599	2177	8332	8188	20888	4662	1511	2016	3821
اعداد الجرحى	---	-	-	-	-	-	-	-	54263	10000	45337	98966	7111

من أعداد الباحث اعتماداً على المصادر الآتية:

1- أمير مالك مليوخ الشبلاوي : مقومات رسم السياسة العامة وفاعلية النظام السياسي العراقي بعد عام 2005 ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا ، 2017 ، ص 168 , فيما يتعلق بأعداد قتلى العمليات الإرهابية منذ عام 2006 ولغاية عام 2013.

2- مقابلة أجراها الباحث مع السيد القاضي مشرق ناجي عضو مفوضية حقوق الأنسان ، بتاريخ 17/7/2019 فيما يتعلق بأعداد القتلى والجرحى من عام 2014 ولغاية عام 2018 .

لذلك فإن إنخفاض أو تذبذب مستوى الأمن في العراق ، أثرَ بشكل كبير على التنمية فعلى سبيل المثال ، إن تراجع الأمن قد أفشل السياسة العامة المتعلقة بالتعدين ، لأن أغلب المناطق التي تتواجد فيها تلك الثروة في مناطق غير أمنة ، وبالتالي ضياع فرص الاستثمار فيها ، وكما أثر ذلك على السياسة العامة الغازية من خلال إنسحاب الشركات التي أحيلت عليها بعض الحقول الغازية ، كـ حقل عكاز المحال على ائتلاف شركتي كوكاز الكورية كازمونيكاز الكازاخستانية وحقل المنصورية المحال على ائتلاف شركاتتيبا والتركية وانرجي الكويتية، كوكاز الكورية ، وعدم امكانية تنفيذ العقود بشكلها الاولي ، أثر سيطرة " تنظيم داعش " عليها . فضلاً عن ذلك فإن آثار تحقيق الأمن وتدنيه تكون كبيرة على الدولة ومؤسسات النظام السياسي من خلال تحويل جزء كبير من النفقات العامة نحو الأمن، حيث بلغت نسبة الانفاق العام من إجمالي الموازنات العامة بحسب السنوات ففي عام 2006 بلغ الانفاق الأمني نحو 15,77%، وفي عام 2008 نحو 15,21%، وفي عام 2010 نحو 15,26% . أما في عام 2012 فبلغ مستوى الانفاق نحو 14,17% ، وفي عام 2013 نحو 13,82 % أما في عام 2016 بلغ الانفاق نحو 16,83%، وفي عام 2018 بلغ نحو 16,84 % وهي أعلى نسبة انفاق بعد عام 2003 [21] . أما من ناحية أثار تدني الأمن فإنها تكمن في الآتي :

1- خلق شعور لدى الشعب بعدم قدرة النظام السياسي ، للحفاظ على أمن مؤسساته وأمان حياتهم وممتلكاتهم ، خلق تصور دولي بعدم شرعية النظام السياسي، لكونه يتعرض لحالات عدم استقرار من خلال زيادة معدلات العنف .

2- ارهاق كاهل الموازنات العامة من خلال تخصيص مبالغ ، كـ التعويضات ، والمساعدات الغذائية والصحية ومبالغ العودة إلى مناطق سكناهم ، فضلاً عن إعادة الأعمار، بذلك يزيد تدني مؤشر الأمن الاعباء على مؤسسات النظام السياسي العراقي في زيادة ومعدلات تقديم الخدمات ، والبنى المتضررة بالإضافة إلى البنى الناقصة ، التي تعاني منها المحافظات بشكل عام ، حيث (قدر البنك الدولي الاضرار والاحتياجات للمحافظات المتضررة من دخول تنظيم داعش لها

وعمليات التحرير ، نحو ما يقارب 104,3 تريليون دينار عراقي أي ما يقارب 88,2 مليار دولار مع حاجة إلى 27 تريليون دينار عراقي على المدى القصير و 77,3 تريليون دينارعراقي ، مطلوبة على المدى المتوسط من أجل إعادة أعمار كافة القطاعات المتضررة ، وهي التعليم ، والصحة ، والإسكان ، والبنى التحتية ، وغيرها من المرافق [22].

3- تعطيل جزء من اقتصاد الدولة العراقية ، لأن عدم تحقيق الأمن بنسبة عالية يعطل استغلال الموارد المادية والبشرية ، ويؤدي إلى هجرة الاستثمار سواء كان محليا أو اجنبياً .

ويفهم من ذلك أن الأمن بشكل عام أثرَ على مستوى الأمن الانساني في العراق ، والذي يتمثل بالأمن الغذائي ، والأمن الوظيفي ، والأمن الصحي ، والأمن الشخصي والمجتمعي ، وكذلك في الحريات والحقوق ، وبذلك خلق حالة من العجز في تأمين هذه الجوانب والتي تشكل مؤشراً سلبياً يعكس تدنياً في نوعية الحياة وضمان بقائها بمستويات منخفضة [23] .

المطلب الرابع : مستوى تقديم خدمات البنى التحتية

إن خدمات البنى التحتية هي جزء من الخدمات العامة، التي تقدمها الدولة للفرد والجماعة والمجتمع، وهي الأساس الذي يرتكز عليه أي مشروع في المجتمع، أي انه بمثابة المساند الداعمة لتطوير وتقدم المجتمعات، فالبنى التحتية هي الخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع، ومن ضمنها خدمات الطاقة، كالكهرباء، والوقود، والمياه الاسالة، وشبكات الصرف الصحي، والطرق والمواصلات التي لها انعكاساتها على تعليم وصحة وعمل وسكن الفرد [24] .

تتسابق الدول المتقدمة على تقديم الخدمات لمواطنيها ، وقد تجاوزت بذلك مستوى الخدمات الأساسية والضرورية التي تناسب مع مستوى الحياة الكريمة للمواطن، فأخذت بعض النظم السياسية، كـ(النروج وسويسرا، والسويد، وهولندا، وسنغافورة، والامارات العربية المتحدة، وغيرها من الدول، من مضاعفة تلك الخدمات

للوصول إلى مجتمع الرفاهية مروراً بمرحلة توفير الخدمات الكمالية ، وفي قبال ذلك ما زال المواطن العراقي يعاني من نقص في خدمات البنى التحتية الضرورية التي تضمن له حياةً كريمةً ، واستقراراً نفسياً ، والسبب يعود في ذلك عدم تناسب الخدمات المقدمة من قبل مؤسسات النظام السياسي العراقي ، مع النمو السكاني فضلاً عن المستوى المتردي لهذه الخدمات المقدمة.

ويشير الجدول (13) إلى مؤشرات البنى التحتية في العراق، والتي تتعلق بشبكات الإسالة، وخدمات شبكة المجاري، وخدمة جمع النفايات، وتزويد بالطاقة الكهربائية والخدمات الطبية.

جدول (13) مؤشرات ونسب خدمات البنى التحتية في العراق للسنوات من 2012 ولغاية 2016

ت	المؤشرات	2012	2013	2014	2015*	2016*
1	نسبة السكان المخدومين بخدمة شبكات الإسالة	% 85	% 87	% 88	% 86	83,3%
2	نسبة السكان المخدومين بخدمات المجاري	32,2%	33,3%	31,8%	39,9%	42,5%
3	نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع ورفع النفايات	61,2%	62,4%	62,6%	63,2%	63,9%
4	الطاقة الكهربائية المجهزة من الشبكة العمومية (ساعة /يوم)	11 ساعة	---	18 ساعة	----	-----
5	عدد المستشفيات الحكومية والأهلية بضمنها بيانات اقليم كردستان العراق	335	360	368	372	381
6	عدد الأسرة المهيئة للرقود الحكومي والاهلي (عدا المستشفيات الاهلية في محافظة الانبار عام 2016)	43,711	45,080	40,357	39,740	41,862
7	متوسط عدد السكان لكل سرير	783	779	892	929	905
8	متوسط عدد السكان لكل طبيب	1184	1135	1197	1369	1392
9	متوسط عدد السكان لكل صيدلاني	4588	4454	4183	4616	4478

ملاحظة : ان المؤشرات الواردة في التسلسل رقم 1,2,3 لا تشمل اقليم كردستان . * تشير إلى عدم شمول محافظتي نينوى والانبار في الاحصاء المصدر : نقلاً عن وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية : مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2012 –2016 ، الصادر في اذار عام 2018, ص ص 33–36.

ويتضح من خلال الجدول اعلاه، أن العراق قد حقق نسباً جيدة في خدمة المواطنين، فيما يتعلق بشبكات الإسالة للمنازل، حيث كانت نسبة المخدومين منها تتراوح عام 2012 نحو 85%، الا انه تراجع في عام 2016 ليصل إلى نسبة 83 % بسبب عدم شمول محافظتي نينوى والانبار بمسوحات الجهاز المركزي للإحصاء خلال عامي 2015 و 2016، بسبب الأحداث الأمنية التي تمر بها تلك المحافظتان ، ولكن ما زالت تلك الخدمة ضعيفة في المناطق النائية ، و بعض المناطق الريفية ، وحتى بعض المدن البعيدة عن مركز المدينة ، حيث يتم نقل الماء الصالح للشرب لها بواسطة العجلات الحوضية ، سواء كانت خاصة أو عامة ، فضلاً عن تعرض شبكات الإسالة إلى نوع من عمليات التجاوز، بسبب انتشار الاحياء السكنية العشوائية .

وفيما يتعلق بخدمات المجاري, فنلاحظ انخفاض معدلات المخدومين بهذه الخدمة ، حيث بلغت نسبة المخدومين بشبكات المجاري نحو 32,2 % ، و 33,3 % و 31,8 % و 39,9 % و 42,5%، للسنوات 2012 ,2013 ,2014 , 2015 , 2016 على التوالي. أما فيما يتعلق بخدمات جمع ورفع النفايات ، فأنها متوسطة الخدمة حيث كانت نسبة المخدومين في عام 2012 نحو 61,2 % , وحيث كانت نسبة المخدومين بهذه الخدمة خلال السنوات 2013 , 2014 , 2015 , 2016 نحو 62,4% و 62,6 % و 63,2% و 63,9% على التوالي ، وهذا يدل على أن اقل من 40% من المواطنين لم يستفيدوا من هذه الخدمة ، وإنما يلجأون إلى وسائل اخرى كالحرق أو الدفن من أجل التخلص من النفايات .

أما الطاقة الكهربائية ، وهي من الأزمات التي رافقت اجيالاً متعددة منذ ثلاثة عقود، وما تزال هذه المشكلة مستمرة ، حيث يتضح من خلال الجدول أعلاه ، أن معدل الساعات المجهزة من الطاقة الكهربائية من الشبكات العمومية كان في عام 2011 نحو 11 ساعة ، بمعنى عدم تجهيز للكهرباء من قبل القطاع العام يكون نحو 13 ساعة ، ويتم تعويضها من خلال مولدات الكهرباء المنزلية الخاصة أو الاشتراكات المناطقية . ، ووصلت معدلات التجهيز في عام 2014 نحو 18 ساعة ، وعلى الرغم من زيادة معدلات الانتاج الوطني للطاقة الكهربائية التي وصلت 17 الف ميكا واط

بحسب تصريح وزير الكهرباء " لؤي الخطيب " في أيار عام 2019 [25] ، ولكن ما يزال مستوى التجهيز لا يستوعب سد الحاجة المحلية ، بسبب التوسع العمراني الاصولي أو غير الاصولي – عشوائي من خلال زيادة الوحدات السكنية واتساع المدن .

أما المؤشرات الطبية، فهي دون المستوى المطلوب الذي يطمح إليه المواطن العراقي، على الرغم من زيادة عدد المستشفيات حكومي – أهلي، بين عامي 2012 –2016 نحو 13%، الا أن الخدمات الطبية في تدنٍّ من خلال مؤشرين عامين هما، متوسط عدد السكان لكل سرير، الذي كان على نحو تصاعدي وهذا مؤشر سلبي يدل على زيادة معدلات النفوس، أما ضعف تجهيز الاسرة والخدمات المرافقة لها ، حيث بلغ المتوسط 783، و 779، و 892 ,929 ,905 للسنوات 2012 , 2013, 2014, 2015, 2016 على التوالي ، والمؤشر الأخر هو متوسط عدد السكان لكل طبيب حيث بلغ المتوسط نحو 1184 , 1135 , 1197 , 1369, 1392 ، للسنوات 2012 و 2013 و 2014 ,2015 ,2016 على التوالي وهو مؤشر سلبي يجب أن ينخفض متوسط عدد السكان لكل من سرير وطبيب واحد .

وبذلك فقد بين تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الانمائي عام 2018 ، بأن الاطباء لكل 10,000 من السكان بلغ في العراق نحو 8,5 للمدة من 2007 ولغاية 2017 ، وهي نسبة متدنية ، أما مؤشرات دولة الامارات العربية ، والتي بلغت نحو 15,6 ، والمملكة العربية السعودية ، والتي بلغت نحو 25,7 ، أما سنغافورة ، والتي بلغ المعدل فيها نحو 22,8 لكل 10,000 من السكان ، أما من حيث الأسّرة ، لكل 10,000 من السكان فقد بلغت في العراق 13 سرير لكل 10,000 مواطن ، أما في دولة الامارات العربية المتحدة 11 سريراً ، أما في والمملكة العربية السعودية 21 سريراً ، أما سنغافورة فقد شكل 20 سريراً لكل 10,000 من السكان ، علماً بأنه لا توجد معدلات ثابتة ، وأنما تسعى الدول نحو زيادة معدلات تطوير مؤسساتها الصحية لإدامة التنمية البشرية بشكل عام من خلال زيادة مؤشراتها لكل 10,000 من السكان [26].

وهذا التدني في مؤشرات عنصر الانجاز، وبالخصوص في المؤشرات الاجتماعية – تقديم خدمات البنى التحتية، يعود إلى عدم وجود خطط ناجعة للنهوض بواقع تلك الخدمات، فضلاً عن الفساد المستشري في مؤسسات النظام السياسي، بالإضافة إلى ضعف النفقات العامة الاستثمارية بشكل عام، وبالخصوص الوزارات الخدمية منها وزارة البلديات والاشغال العامة، والتي بلغت نسبتها من الموازنة العامة نحو 0,81 % و 1,39% , 2,76% ، و 2% و 1,95 % و 1,15 % و 1,69 % للسنوات 2006, 2008, 2010 , 2012 , 2013 , 2016 , 2018 ، على التوالي . أما تخصيصات الصحة فقد كانت 3,11% لعامي 2006 و 2008 ثم ارتفعت نحو 6,77 % فيعام 2010 ، ثم انخفضت لتصل نحو 4,84% فيعام 2016 وثم انخفضت أكثر من ذلك في عام 2018 ، بعد دمج وزارة البيئة معها لتصل إلى أدنى مستوى حيث بلغت نسبة الاموال المخصصة لها نحو 1,84 % من اجمالي النفقات العامة .

ونستنتج من خلال ما تقدم بأن المؤشرات الاجتماعية لا تختلف عن المؤشرات الاقتصادية من حيث تدني نسبها ،وبذلك فإن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، أثرت بشكل كبير على شرعية النظام السياسي ، وبذلك يمكن وصف شرعية النظام السياسي العراقي بعد عام 2005 ولغاية عام 2018 ، بأنها شرعية متدنية ، وهذا ما أكده تقرير الامم المتحدة الانمائي لعام 2018 ، (حيث بلغت نوعية التعليم على نسبة 39% بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا ، والصحة نحو 37 % ، مستوى المعيشة نحو 65% ، أما الشعور بالأمان نحو 60% ، أما دليل الرضى العام بالحياة ، فكان نحو 4,5 من 10 ، أما الثقة في الحكومة فكانت 42 %) [27].

الخاتمة :

إن التمايز السياسي بين النظم السياسية يتعلق بكيفية رسم سياستها العامة ، وتحقيق شرعيتها على نحو متكامل ، إذ تمارس مؤسسات النظام السياسي من خلال أجهزتها الرسمية ، وتأثير أجهزتها غير الرسمية، عملية رسم السياسة العامة بجميع مراحلها

للوصول إلى أداء رشيد وعقلاني ، وقد يسبق ذلك أمر ضروري يتعلق بادراك وفهم واحتواء معرفي من قبل النخب السياسة القابضة على السلطة، لجميع أو أغلب المشاكل التي تؤثر في حياة الشعب التي تؤثر سلباً على استمرار النظام السياسي وديمومة عمله لفترات طويلة، ولذلك أصبحت الضرورة الملحة بإيجاد معالجات لتلك المشاكل والتي من شأنها أن تعكس شرعية تلك النخب في أدارة وظائف النظام السياسي. لأن ذلك سيضع الدولة ونظامها السياسي عرضة للتدهور والانهيار أو التفكك.

ومن خلال ذلك يمكن أن يعكس الأداء الحكومي ، درجة شرعية النظام السياسي لأن الشرعية السياسية أصبحت ضرورة لكونها تحمل في مضمونها عنصرين هما القبول السياسي والرضا المجتمعي إتجاه النظام السياسي والنخب الحاكمة من خلال ما تقدمه المؤسسات الرسمية من أعمال وأداءات من شأنها أن تحقق وتلبي جميع المطالب والطموحات التي تراود مواطني الدولة . وبالتالي يمكن تحقيق درجة عالية من الاستقرار السياسي والمجتمعي . وأن أي تراجع في مؤشرات عنصر الانجاز سوف يوكل إلى تدني درجة الشرعية وصولاً لانعدامها بسبب انعدام ثقة المجتمع بالمؤسسات الحكومية والنخب السياسية لكونها فشلت في تحقيق مستوى عالً من الرضا المجتمعي .

الاستنتاجات

1- صحة فرضية البحث القائمة على أساس تأثير الأداء الحكومي على شرعية النظام السياسي . لأن النظام السياسي ومن خلال وظائفه التي تعكس تصورات ونوايا وسلوك النخب السياسية عبر الاداء الحكومي الذي من شأنه أن يحقق الشرعية السياسية بشكل متكاملاً ودون ذلك.

2- يمكن أن تشهد الشرعية السياسية تحولات ايجابية أو سلبية ، تعكسها تصرفات النخب السياسية والأداء الحكومي الصادر من مؤسسات النظام السياسي من خلال تبنيها سياسات عامة من شأنها أن ترفع

درجة الشرعية السياسية، أو إنحدارها على النحو المتدني أو المنقوص أو الانعدام.

3- ضعف الرؤية والتخطيط وارتفاع معدلات الفساد، أدت بواقع الحال إلى إعاقة التنمية التي تسهم في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والخدمية وسد الحاجات المحلية، لأن أغلب الإيرادات النفطية المستحصلة من إنتاج النفط وتصديره، تذهب أكثر من 75% إلى الجانب الاستهلاكي

4- تشير مؤشرات عنصر الانجاز في العراق بشقيها الاقتصادي والاجتماعي إلى غياب الخطط الاقتصادية التي من شأنها تنمية القطاعات الانتاجية والاستفادة منها واستيعاب طاقات الشباب في العمل ،وتشوه البنى والهياكل الاقتصادية من حيث عدم تنويع مصادر الدخل القومي وغياب التشريعات اللازمة لمعالجة ظواهر الفقر والامية وعمالة الاطفال وتوجيه التعليم نحو الصناعات التكنولوجية.....والخ .

5- هناك تقدير عالي لتقييم التغيير السياسي الذي حصل في العراق بعد عام 2003، لدى المجتمع العراقي وتصوراته حول المرحلة الجديدة كانت متفائلة جداً ، من خلال تصوره للحياة بعد انتهاء الحقبة السابقة. فضلاً عن الوعود والبرامج السياسية المبالغ فيها من قبل أغلب القوى السياسية المعارضة للنظام السابق التي استطاعت أن تصل إلى السلطة، والاستحواذ عليها بالطريقة الديمقراطية بعد العام 2005 .

6- إن النظام السياسي العراقي بعد عام 2005 ولغاية اعداد هذا البحث ، يمكن وصف الشرعية السياسية فيه على انها شرعية متدنية بسبب تراجع مؤشرات الانجاز فيه.

التوصيات...

1- ضرورة الاهتمام بالبرامج الحكومية والعمل على تنفيذها، ليس لأنها شرط دستوري يمنح الحكومة المبرر القانوني لتشكيلها، وانما هذه البرامج تُعدّ من قبل مؤسسات حكومية تعكس من خلالها المشاكل والازمات المتنوعة التي تصيب الشعب العراقي وتجترح بعض الحلول اللازمة لمعالجتها وعلى النخب السياسية وخصوصاً مجلس الوزراء تدارسها واختيار البديل الأفضل ، وبهذا السلوك نضمن أمرين هما : إن التعرف على المشكلة ووضع حلولها تنطلق من رحم المؤسسات الحكومية والتي هي تمارس دوراً كبيراً في تنفيذ المعالجات، والأمر الثاني التوجه نحو المأسسة وتقليل التدخل الحزبي – الشخصي في اداء تلك المؤسسات لكونها محكومة بخطط معينة. وبهذا يتم التعامل مع البرنامج الحكومي بصفة قانون ملزم .

2- ضرورة تفعيل الرقابة البرلمانية على أداء الحكومات الاتحادية، ومناقشتها دورياً لمعرفة مقدار الانجاز التي حققته بتنفيذ البرنامج الحكومي وفق معادلة جدول تقدم الأعمال .

3- العمل على تنوع الاقتصاد من خلال توظيف الموارد الطبيعية توظيفا ً كاملاً في عملية الانتاج وهذا يؤدي إلى منع الاختلال في الميزان التجاري ودرجة الانكشاف الاقتصادي وزيادة معدلات مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي . وعدم الاقتصار على الايرادات المالية النفطية لمالهُ من مساؤى تنتج عنه من خلال تذبذب اسعاره العالمية، والعمل على تفعيل الموارد غير الطبيعية كالضرائب والرسوم والغرامات ، لأن الانفاق الاستهلاكي يتجاوز 75 % ، وبذلك يجب أن تكون تلك الايرادات على نحو متناسب مع هذا الانفاق ، ويتطلب ذلك آليات جديدة ومحفزات للكوادر الادارية المعنية بهذا الشأن وحتى المحافظات من خلال تخصيص نسب معينة من الايرادات المستحصلة على هذا الشكل، وتطوير عملية الجباية الكتروني اللحد من الفساد أو التهرب الضريبي أو الكمركي، على سبيل المثال لا الحصر استقطاع البنك المركزي العراقي مبالغ الرسوم الكمركية بالتنسيق مع هيئة

الكمارك العامة لأقيام أو مبالغ الرسوم الكمركية الخاصة بالسلع والخدمات التي يروم المستورد ادخالها وشراء العملة من قبل البنك لغرض تسديدها عبر ما يسمى (المنيفيس) وبهذا الاجراء نضمن منع الفساد واستحصال كبير لتلك الايرادات.

4- ضرورة إدامة وتفعيل المناطق الصناعية المشتركة مع دول الجوار، لما تعود بالفائدة على إنتعاش الصناعة العراقية، وتوفير فرص عمل جديدة وخلق تنمية اقتصادية في المناطق البعيدة.

5- الأهتمام بالجهد الأمني والاستخباراتي، لأنه يعد من أهم العوامل التي تؤثر على النظام السياسي وشرعيته، فضلاً عن أن استتباب الأمن يؤدي إلى جلب الاستثمارات ورؤوس المال المحلية والاجنبية ويؤثر على نجاح السياسات العامة.

6- العمل على اصدار قوانين من شأنها أن تمنع الازدواج الوظيفي ، من أجل استيعاب أكبر عدد ممكن الطاقات الشابة المتعلمة ، وتحديد المستوى الادنى للأجور في القطاعات كافة سواء كانت مختلطة أو خاصة لقليل الاندفاع نحو القطاع العام وضرورة مواصلة وتطبيق قانون العمل وشمول العاملين في تلك القطاعات بقانون التقاعد من خلال الاستقطاعات الشهرية من تلك الاجور من خلال أرباب العمل أو الشركات.

7- تطوير القطاع الخاص وتوفير الدعم له من خلال الاقتراض أو حماية المنتج المحلي بواسطة فرض رسوم كمركية او ضرائب مضافة، والابتعاد عن مبدأ الاستثناءات من فرض الرسوم الكمركية، وحماية المنتج المحلي الخاص بالشركات العامة واعتماد أسلوب المقايضة في التجارة الدولية.

الهوامش ...

[1]– فارس كريم بريهي و ميس عبد الأمير كشيش : الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة 1994–2014 ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كليةالادارةوالاقتصاد – جامعةبغداد ، المجلد 23 ،العدد 101, 2017 ، ص 330.

[2]– ينظر تقرير : وزارة التخطيط : خطة التنمية الوطنية 2018–2022 ، مصدر سبق ذكره ، ص 17

[3]– مهدي صالح دواي و عمر محمود عكاوي : القطاع المالي وعلاقته بالتجارة الخارجية دراسة تحليلية للميزانية العامة وعلاقتها بالميزان التجاري في العراق للمدة 2004 – 2012 ، بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة المستنصرية ، بلا مجلد ، العدد 105, 2015 ، ص 4.

[4] – مديرية الإحصاء الصناعي، احصاء المنشآت الصناعية الكبيرة (التراكمي) لسنة 2015، مصدر سبق ذكره ، ص 3.

[5]– للمزيد ينظر ، حسين عباس حسين الشمري عبد الجاسم عباس على : تحليل اثر النمو الاقتصادي في تغير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق للمدة من 1990–2011 ،بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية ، المجلد 16 ، العدد 3 , 2014، ص ص 194–195.

[6] – للمزيد ينظر قوانين الموازنات العامة الاتحادية في العراق ، وبالخصوص قانون الموازنة الاتحادية لعام 2016 ، جدول (ج) القوى العاملة للوزارات والدوائر الممولة مركزياً لسنة 2016 ، ص ص 30–31 .

[7] – قراءات الباحث اعتماداً على الجداول المرقمة (1) و (2) و (4) و (5) و (7)المبينة في البحث .

[8]– جون سكوت : علم الاجتماع المفاهيم الأساسية ، ترجمة محمد عثمان ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت – لبنان ، ط 2 , 2013 ، ص 309.

[9]– حسن لطيف الزبيدي : الفقر في العراق: مقاربة من منظور التنمية البشرية ، بحث منشور في مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، بلا مجلد ، العدد 38 , 2007 ، ص 100.

[10]– ينظر ، تقرير اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق : النتائج العامة لقياس الفقر في العراق 2013، بغداد، ص ص 9–11

[11]– عبد الحسن عصفور لفتة الشمري : أثر العامل الاقتصادي في الاستقرار السياسي جدلية التأثير والتأثر (حالة العراق بعد العام 2003) ، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد العلمين للدراسات العليا ، 2017 .، ص 88_

[12]– نادية مهدي عبد القادر ، وأخرون : الفقر والتعليم في العراق (الواقع والتحديات) ، بحث منشور في مجلة الفتح ، كلية التربية الأساسية – جامعة ديالى ، المجلد 11 , العدد 64 , 2015 ، ص ص 318–319 .

[13]11– سكنة جهيه فرج: دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 2004– 2015، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي – جامعة البصرة، المجلد 33، العدد 34, 2017، ص ص 95–96 .

[14]– للمزيد تنظر ، قوانين الموازنات العامة الاتحادية في العراق للسنوات المذكورة

[15]– للمزيد ينظر ، وزارة التربية : بيان منشور على الموقع الرسمي للوزارة ، متاح على الرابط الالكتروني ، moedu.gov.iq ، تم مشاهدته بتاريخ 17/5/2019

[16] – مقابلة أجراها الباحث مع السيد مدير عام تربية النجف الأشرف الدكتور عادل ناجح البصيصي بتاريخ 30/5/2019.

[17]– نقلا عن ، صحيفة الزمان : العراق خارج تصنيف جودة التعليم العالمي ضمن مؤشر دافوس ، مقال مشورعلى صفحتها الإلكترونية ، متاح على الرابط الالكتروني https://www.azzaman.com ، تم مشاهدته بتاريخ 17/5/2019 .

[18]– صادق علي حسن : رؤية في سياسات إعمار المناطق المحررة من تنظيمات الإرهابية في العراق ، بحث منشور في مجلة أبحاث استراتيجية ، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، بغداد – العراق ، بلا مجلد ، العدد 14 , 2017 ، ص 201.

[19]– ينظر تقرير ، المنظمة الدولية للهجرة في العراق : النزوح الداخلي في العراق معوقات الاندماج ، بغداد – العراق ، 2013 ، ص 15

[20]– للمزيد ينظر ، تقرير المفوضية العليا لحقوق الإنسان العراق : النازحون والمهجرون داخلياً من 10/6/2014 ولغاية 10/5/2015 ، مقدم للمقر الخاص في الأمم المتحدة ، بغداد ، 2015 ، ص 2 .

[21]– للمزيد تنظر ، قوانين الموازنات العامة الاتحادية في العراق للسنوات المذكورة .

[22]– للمزيد ينظر، مجموعة البنك الدولي : العراق اعادة الاعمار والاستثمار (تقييم الاضرار والاحتياجات للمحافظات المتضررة) ، ج 2 ، منشورات البنك الدولي بلا طبعة ، بلا تاريخ ، ص 4.

[23]–عدنان ياسين مصطفى: الأمن الانساني والتنمية في العراق مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات، دار أمجد للنشر والتوزيع ،عمان – الأردن ، الطبعة الاولى ، 2016 ، ص 22.

[24]– مرح مؤيد حسن : تردي خدمات البنية التحتية في مدينة الموصل وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية ، بحث منشور في مجلة ابحاث ، كلية التربية الاساسية – جامعة الموصل ، مجلد 6، العدد 4 , 2009 ، ص 420.

[25] – نقلاً عن القناة العراقية الاخبارية الفضائية .

[26]– ينظر تقرير ، الامم المتحدة الانمائي: أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها (التحديث الإحصائي لعام 2018)، ترجمة فريق من لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، بلا طبعة، 2018، ص ص 80– 83 .

[27]– المصدر نفسه: ص 74.